كيف نجحت قطر فى تعزيز النزاهة والشفافية؟

ضمير الوطن

السيد/ حمد بن ناصر المسند

■ رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر

تستعد دولة قطر لاستضافة اجتماعات الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى ستعقد العام المقبل «٢٠٢٥»، بعد أن تقدمت العام الماضى بطلب رسمى لاستضافة هذا المؤتمر، فى ضوء حرصها على المساهمة الدائمة فى دعم الجهود الدولية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة أن الإمكانات والخبرات لدولة قطر فى تنظيم مثل تلك المؤتمرات يشهد لها الجميع.

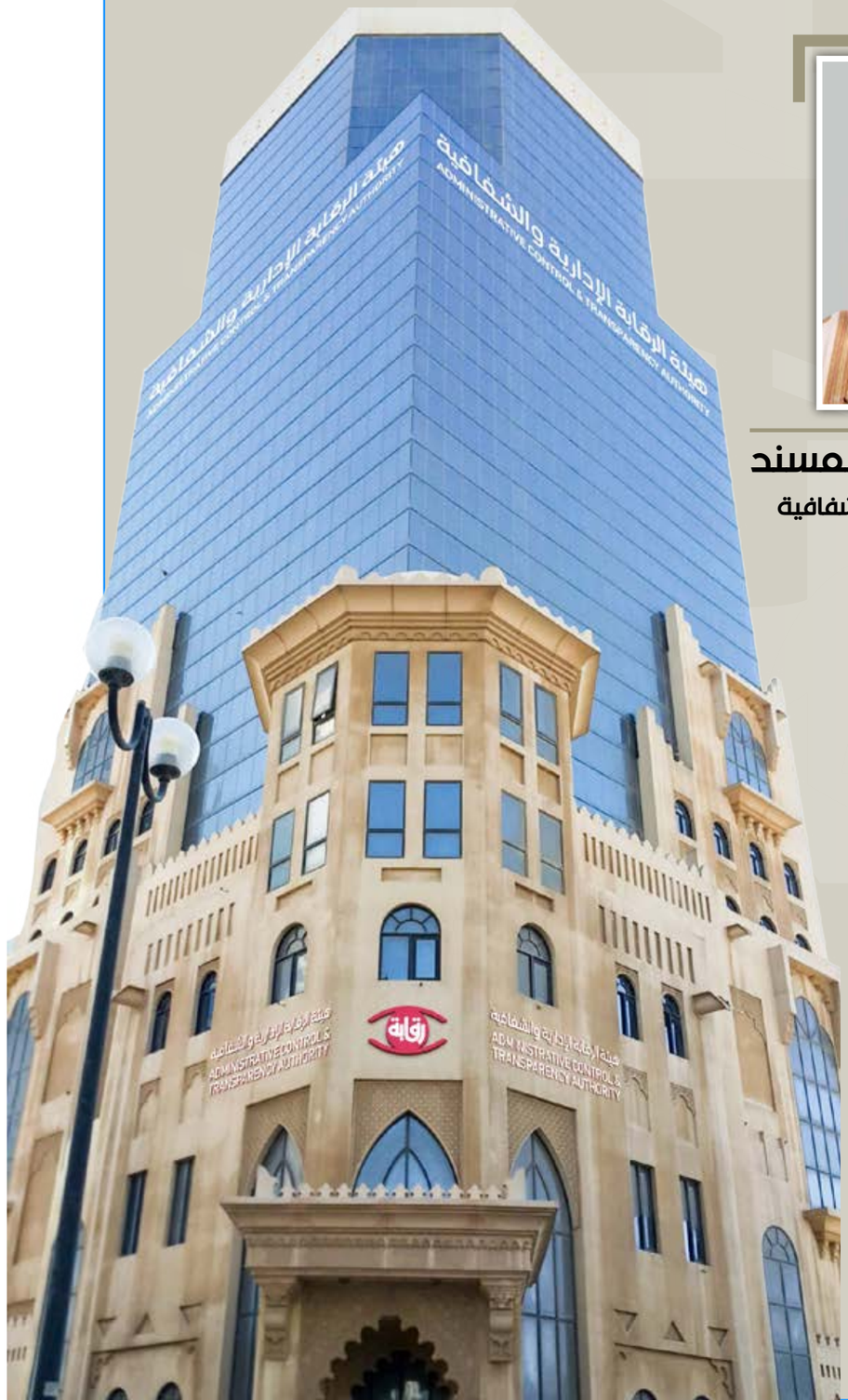

وكانت دولة قطر فى إطار جهودها الرائدة لتعزيز التعاون الدولى للوقاية من الفساد ومكافحته من أوائل دول العالم التى استضافت مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث استضافت الدوحة الدورة الثالثة للمؤتمر عام ٢٠٠٩، وخلال تلك الدورة تم تبنى آلية الاستعراض الأممية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى ما زالت تلعب الدور الأكبر فى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتبادل الخبرات الدولية ذات الصلة بين الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الجهد الدولى

أصبحت الدوحة معلما أساسيا فى الجهد الدولى المشترك لمكافحة الفساد وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية، فمنذ استضافة دولة قطر للدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية مكافحة الفساد فى نوفمبر ٢٠٠٩، والتى تبنت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى البرنامج العالمى لتنفيذ إعلان الدوحة الذى استمر للفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢١، وأنجز مشروعات تهدف إلى تعزيز قدرات الدول وخاصة الدول النامية، فى مجالات عديدة أبرزها نزاهة القضاء ومحاربة الفساد وتحصين الشباب من الجريمة حيث استفادت منها أكثر من مائة دولة.

كما أطلقت دولة قطر مبادرة فريدة من نوعها عبر تخصيص جائزة دوليّة سنويّة لمكافحة الفساد باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثانى أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، منذ عام ٢٠١٦ وتوالى تقديم الجائزة فى السنوات التالية، إلى جانب إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد فى الدوحة عام ٢٠١١، من أجل بناء المعرفة المتخصصة ورفع الكفاءات الفردية والمؤسسية بما يؤدى إلى تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد، فهو مركز غير حكومى متخصص بالأبحاث والتدريب وتقديم الدعم الفنى لدول العالم فى مجالات حكم القانون ومكافحة الفساد، وأيضا شاركت دولة قطر فى وضع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وتحرص على تنفيذ إجراءاتها ودعم الدول العربية الأخرى فى التنفيذ، إضافة إلى قيام هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، والتى

> **أطلقت دولة قطر مبادرة فريدة من نوعها عبر تخصيص جائزة دوليّة سنويّة لمكافحة الفساد باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثانى أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، منذ عام٢٠١٦**

> **اعتمدت دولة قطر فى سبيل الوقاية من الفساد ومكافحته نهجا تكامليا يجمع بين الاهتمام بالجوانب الوطنية والدولية، إدراكا منها أن آفة الفساد لا يمكن لأى دولة الوقاية منها أو اجتثاثها بمعزل عن محيطها الإقليمى والدولى، فتحرير التجارة الدولية وسهولة انتقال الأفراد والبضائع والتقدم التكنولوجى فى الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، على ما لها من إيجابيات كبيرة، جعلت من العالم أشبه بقرية صغيرة، وفرضت تحديات كبيرة أهمها سرعة نقل وتحويل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد**

صدر القرار الأميرى رقم (٧٥) لسنة ٢٠١١ بإنشائها كهيئة متخصصة فى تعزيز النزاهة والشفافية، بهدف تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة العامة، ومنع وقوع الجرائم التى تمس المال العام أو الوظيفة العامة والعمل على ضبط ما يقع منها.

ثم صدر القرار الأميرى رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، بالتركيز بشكل أكبر على جانب الوقاية، مع التركيز على المساهمة فى تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية فى مجال الوظيفة العامة ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره.

وتأكيدًا على استقلالية الهيئة فقد منح القرار الأميرى المشار إليه للهيئة الشخصية المعنوية وجعل تبعيتها لسمو أمير البلاد مباشرة، وتقوم بتنظيم ورش عمل إقليمية حول جوانب تطبيق آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد وأفضل الممارسات فى مجال قياس وتقييم الشفافية والنزاهة، ومواضيع أخرى كثيرة تتعلق بمكافحة الفساد، كما تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، المرحلة الأخيرة نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، إلى تعزيز المساءلة فى المؤسسات الحكومية عبر تعزيز القدرات والحوكمة ونماذج التشغيل فى هيئات الرقابة المستقلة ومعالجة تحدى محدودية توفر معلومات محدثة، لضمان سهولة الاطلاع على التقارير الحكومية وتغييرات السياسات والبيانات العامة.

الترتيبات الثنائية

تحرص هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر على مواصلة الانخراط فى الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية التى تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مختلف المستويات، حيث نظمت الهيئة جهودا محلية ووطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، ففى المجال الوطنى قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بالعمل على إعداد ميثاق سلوك ونزاهة الموظف العمومى الذى صدر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠م، وقامت أيضاً ببعض التعديلات التشريعية على قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية تستهدف تجريم رشوة الموظف الأجنبى وتسهيل عملية المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول فى جميع الأمور ومن بينها مكافحة الفساد.

كما قامت الهيئة على إعداد مسودة بعض القوانين التى تعزز النزاهة فى الدولة مثل قانون مكافحة تضارب المصالح ومسودة قانون تنظيم الحق فى الحصول على المعلومات، كما تقوم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بالكثير من البرامج التوعوية والبرامج التدريبية للموظفين

مشاركة قطر بمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فى دورته الخامسة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة

الحكوميين لتعزيز معايير النزاهة والشفافية لديهم، فى إطار خطة التطوير التى تنتهجها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لتعزيز قدرات المسئولين العامين، ورفع كفاءاتهم وإكسابهم المعارف التى ترتقى بقدراتهم العلمية والعملية فى مجالات النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد، الأمر الذى يسهم فى بناء ركيزة مهمة فى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تتمثل فى التنمية البشرية، حيث تقوم الهيئة بوضع البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفى الدولة، وتدريبهم على استخدام الأساليب المتطورة لكشف الفساد وتهيئتهم للتعاون مع الهيئة فى هذا المجال، وقد نفذت الهيئة بالتعاون مع مراكز ومؤسسات تدريبية وطنية برامج ودورات تدريبية فى مجالات عديدة منها: النزاهة والشفافية، وأخلاقيات العمل والسلوك الوظيفى، وتعزيز ثقافة التبليغ عن المخالفات وتضارب المصالح.

الأطر القانونية

كانت ولا زالت، قطر دولة سباقة فى وضع وتحديث الأطر القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتى كان أحدثها اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ٢٠١٩-٢٠٢٢ والتى تهدف إلى تعزيز نظم الحفاظ على المال العام، وتعزيز جودة الخدمات العامة، وتحسين بيئة العمل والاستثمار فى الدولة. ومشروعات قوانين فى مجالات الشفافية وتضارب المصالح وتجريم الرشوة الدولية تم إعدادها وفقًا لأفضل المعايير والخبرات الدولية، مما جعل الدولة تتبوأ مراتب مرتفعة على المؤشرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، كما أن بإنشاء دولة قطر للعديد من المؤسسات الوطنية المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته أضحت تضاهى أفضل النظم المؤسسية وتتفق والمعايير الدولية ذات الصلة.

وجاء إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية عام ٢٠١١ وإعادة تنظيمها عام ٢٠١٥، كجهة وطنية مستقلة ومتخصصة فى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيزا لذلك الإطار المؤسسى المتميز، حيث يأتى هذا الإطار القانونى والمؤسسى للوقاية من الفساد ومكافحته فى إطار رؤية وطنية شاملة ومندمجة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) تؤسس لتوجهات استراتيجية متكاملة، تجعل من النزاهة والشفافية روافد ومداخل أساسية لتحقيق أهداف التنمية.

ولم يكن لهذه المراتب المشرفة أن تتحقق فى دولة قطر، لولا التوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، حفظه الله، حيث أكد سموه فى مناسبات عدة منها خطاب سموه إلى مجلس الشورى فى الدورة ٤٤، والذى قال فيه «لن نتسامح مع الفساد المالى والإدارى، أو استغلال المنصب العام لأغراض خاصة، أو التخلى عن المعايير المهنية لمصلحة شخصية»، بهذه الإرادة السامية، أضحى تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد من أولويات السياسات الوطنية، التى بنيت فى مرتكزاتها الرئيسة على ثوابت الثقافة المجتمعية الراسخة والمتجذرة فى المجتمع القطرى.

> **كانت ولا زالت، قطر دولة سباقة فى وضع وتحديث الأطر القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتى كان أحدثها اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ٢٠١٩-٢٠٢٢ والتى تهدف إلى تعزيز نظم الحفاظ على المال العام، وتعزيز جودة الخدمات العامة، وتحسين بيئة العمل والاستثمار فى الدولة**

وإيمانا بهذه القناعة الراسخة، اعتمدت دولة قطر فى سبيل الوقاية من الفساد ومكافحته نهجا تكامليا يجمع بين الاهتمام بالجوانب الوطنية والدولية، إدراكا منها أن آفة الفساد لا يمكن لأى دولة الوقاية منها أو اجتثاثها بمعزل عن محيطها الإقليمى والدولى، فتحرير التجارة الدولية وسهولة انتقال الأفراد والبضائع والتقدم التكنولوجى فى الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، على ما لها من إيجابيات كبيرة، جعلت من العالم أشبه بقرية صغيرة، وفرضت تحديات كبيرة أهمها سرعة نقل وتحويل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، وسهولة إدماجها فى مجالات مشروعة عبر عمليات غسل الأموال، مقابل صعوبة الكشف عن مرتكبى هذه الجرائم، وهو ما يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق الدوليين.

وتزداد هذه التحديات خطورة أمام تطور ممارسات الفساد، فغالبا ما يلجأ مرتكبوها إلى وسائل مشروعة فى تحقيق مصالحهم الشخصية بعيدا عن مراقبة السلطات المعنية، مما يجعل المجتمع الدولى مطالبًا بضرورة العمل على تيسير آليات ووسائل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول، بما من شأنه تقوية النظم والتشريعات والمؤسسات الوطنية المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته، وفى هذا السياق الدولى، تنوعت جهود وإنجازات دولة قطر، فكانت من أوائل الدول التى انضمت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكان لجهودها دور هام فى اعتماد المنتظم الدولى فى مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية الأممية لآلية استعراض التنفيذ عام ٢٠٠٩.

كما أطلقت دولة قطر جائزة عالمية للتميز فى مكافحة الفساد حملت اسم صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وإنشاء مراكز دولية معنية بالبحوث والتدريب فى المجالات ذات الصلة، فالجهود والإنجازات الدولية لدولة قطر فى مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته تندرج ضمن الجهود الدولية الأشمل للدولة لدعم السلام والتنمية إقليميا ودوليا، كالمشروع الدولى لتنفيذ إعلان الدوحة المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذى مثّل خارطة طريق قوية وتمكينية للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، وما بعدها تقود جهود المجتمع الدولى للتصدى للجريمة المنظمة وما يرتبط بها من جرائم كالفساد والمخدرات والإرهاب.

خطة التطوير

قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية فى إطار خطة التطوير التى تنتهجها لتعزيز قدرات المسؤولين العامين، بوضع العديد من البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفى الدولة، وتدريبهم على استخدام الأساليب المتطورة لكشف الفساد وتهيئتهم للتعاون مع الهيئة فى هذا المجال، وقد نفذت الهيئة بالتعاون مع مراكز ومؤسسات تدريبية وطنية برامج ودورات تدريبية فى مجالات عديدة منها: النزاهة والشفافية، وأخلاقيات العمل والسلوك الوظيفى، وتعزيز ثقافة التبليغ عن المخالفات وتضارب المصالح، وقانون تنظيم الحق فى الحصول على المعلومات الذى يهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات العامة المُقدمة من الجهات المُختلفة، والمُساهمة فى إجراءات التوظيف، وتعزيز الشفافية فى أداء الأجهزة المعنية، وتعزيز المُشاركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الاقتصادى، ومُساعدة وسائل الإعلام، ومُحاربة ظاهرة الشائعات والمعلومات المُضللة، وأيضًا المُساهمة فى الأبحاث العلمية.

وبهدف الحفاظ على ريادة دولة قطر وتعزيز مكانتها، باعتبارها تقف فى مصاف الدول الأكثر شفافية فى العالم، اتخذت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية العديد من الخطوات، فمن أهم منجزات الهيئة فى الفترة السابقة، عدة مبادرات إقليمية، ومن أهمها خلال العام ٢٠٢٣ مبادرة «هاكاثون الشباب العربى لمكافحة الفساد»، الذى جمع مبرمجين شبابا من ١٧ دولة عربية، وقدم لهم فرصة فريدة للتعاون وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالفساد، فمن خلال هذه المبادرة، تم تنفيذ مشاريع مبتكرة لتعزيز الشفافية فى المشتريات العامة، وحماية المبلغين عن المخالفات، وحماية الرياضة من الفساد، ومكافحة الفساد فى القطاع الخاص، والإبلاغ عن الفساد المرتبط بإدارة المياه، ودعم رقمنة الأنظمة التعليمية.

> **أطلقت دولة قطر جائزة عالمية للتميز فى مكافحة الفساد حملت اسم صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وإنشاء مراكز دولية معنية بالبحوث والتدريب فى المجالات ذات الصلة، فالجهود والإنجازات الدولية لدولة قطر فى مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته تندرج ضمن الجهود الدولية الأشمل للدولة لدعم السلام والتنمية إقليميا ودوليا**

كما تهدف هيئة الرقابة الإدارية والشفافية إلى استكمال تحديث التشريعات القطرية وفقا للمعايير الدولية، واستكمال الاستعداد لآليات الاستعراض الدولية، وإعداد مجموعة من المقترحات التشريعية الأولية التى تخدم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزز من الشفافية والنزاهة فى الدولة، وتحسن من ترتيب دولة قطر فى المؤشرات الدولية ذات الصلة.

كما تعمل الهيئة على تطوير إطار وطنى لتعزيز الشفافية والنزاهة فى المؤسسات والجهات الوطنية، يتضمن معايير محددة بدقة تغطى كافة الأمور المتعلقة بالشفافية والنزاهة فى تلك الجهات، بما يتسق مع القوانين والنظم الإدارية فى الدولة، وفقا لأفضل الخبرات الدولية فى هذا المجال.